اقتصاد

فوق الطاولة

فساد (محلى) بالسكر التمويني!!

علي هاشم

ثمة فساد كبير يعصف بملف الدعم التمويني، فساد فريد في استسهاله وتواطؤ الساكتين عنه، إذ لو صحت البيانات المعلنة عن كميات السكر الموزعة في العام الماضي ونصف الحالي، لسهل على المرء توقع حجم الفساد الهائل الذي طالما أثقل كاهل الموازنة العامة!!.

وفق أكثر التقديرات السكانية تفاؤلا، يعيش في سورية اليوم ١٨ مليون مواطن، وإذا ما اعتمدنا منهجية (الحصول على السكر المدعوم) كمنهجية للتعداد، فتبعا لكمية الـ٣٠٨ آلاف طن سكر التي وزعتها مؤسسة (استهلاكية) في ٢٠١٤ بمعدل ١٢ كغ للفرد، كان تعدادنا آنذاك قرابة ٢٧ مليون نسمة؟!.. هذا العام تناقصنا!، فطبقا لـ١٣٠ ألف طن التي وزعت عن النصف الأول لـ٢٠١٥، انخفض عددنا لقرابة ٢٢ مليوناً؟!.. احتمال الخطأ وارد في الرقم الأخير، فقياسا لعدد الشاكين عدم حصولهم على سكرهم المدعوم، لكننا الآن ٢٧ مليونا أو أكثر لو هم حصلوا عليه؟!

ليس في الأمر أحجية «عويصة»، فإن كان رقم الـ١٨ مليوناً يعبر حقاً عن عددنا بمن فينا سكان المناطق الخاضعة لسيطرة (القاعدة) ومن ضمنهم عشرات آلاف إرهابييها، ولو احتسينا جميعا كؤوس الشاي المحلاة بالسكر الحكومي طيلة نصف العام المنصرم، فهذا يعني أننا استجررنا ٩٨ مليون كغ!!.. الـ٣٠ مليون كغ الباقية نهبها فاسدون باسم ٩ ملايين مواطن وهمي، تماما كما فعلوا العام الماضي ونهبوا ١٠٠ مليون كغ.. ليست أحجية، هي بسيطة بالفعل؟!

الرقم الصادم بحقيقته، يبدو سبباً مقنعاً لاستعجال رئيس مجلس الوزراء اجتماعا مع (فريق الحكومة الإلكترونية) في اليوم التالي لما نشرته «الوطن» الأسبوع الماضي حول الفضيحة «لسكر زيادة»، لكن الخواء الذي علقت فيه (حكومتنا الإلكترونية) منذ سنوات، وعجز فريقها عن «ألكترنة» ولو مشروعاً واحداً، يرسخ الاعتقاد أن ما خلص إليه الاجتماع ذاك، لم يكن على قدر «الخلل».

وفي ظل العجز المنهجي والمتوقع لمرجعيتنا (التقانية)، تبدو الطريق سالكة أمام حل «البطاقات التموينية المؤتمتة» الذي طرحته (هيئة التخطيط) ووزارة التموين.. سؤال اليوم التالي يتعلق بقدرة المشروع على منع تكرار الفضيحة؟!

وفق الصيغة المقتضبة التي نسبت لكلتا المؤسستين، وقوامها طباعة (قسائم ورقية بعلامات أمنية)، يجد المرء صعوبة في تلمس (الأتمتة) ضمن الحل.

ومن دون الأخيرة، يمكن الجزم بأن قضية الفساد ستتوقف (تكتيكيا) ريثما يستجمع الفاسدون والمتحالفون معهم داخل «استهلاكية» الموارد اللازمة للانطلاق مجدداً... الاتهام الأخير لبعض «استهلاكية» يؤكده ضبط عشرات الأطنان من السكر المهرب معبأة بأكياسها الأصلية!!..

ما يتمناه المرء أن يكون للفظة (الأتمتة) بعد واقعي واف يتخذ من الحلول الرقمية الشبكية أرضية له، بما يسد الطريق أمام ولادة متجددة للفساد بالارتكاز إلى ما أتاحته الحلول الرقمية (ذاتها) من قدرات مقابلة.. غير ذلك، سيكون الأمر كلعبة كراسي على طاولة الشاي.

«مكاتب سفر» تحتال على السوريين بعقود عمل مزورة.. والعمولة ٣ آلاف دولار لعقد العمل الواحد!!

علي محمود سليمان
محمد راكان مصطفى

مع ارتفاع أعداد السوريين الراغبين بالسفر إلى الخارج والباحثين عن فرصة عمل إن كان في دول الجوار أم في دول أخرى، ارتفع عدد مكاتب التوظيف الوهمية ووسطاء العمل المحتالين، حيث وقع الكثير من السوريين ضحايا النصب والاحتيال بتوقيع عقود عمل وهمية خارج سورية ودفع مبالغ كبيرة للسفر إلى تلك الدول، بعد أن يبيعوا ما يملكون لتأمين هذه المبالغ ويبقوا بانتظار موعد السفر والبداية الجديدة في حياة وعمل يحلمون بهما.

إحدى حالات النصب التي وقفت عليها «الوطن» تعرض لها ٧ أطباء سوريين سعوا لإيجاد فرصة عمل في إحدى دول الجوار بعد أن حصلوا على عقود للعمل من خلال أحد مكاتب السياحة والسفر، وقاموا ببيع كل ما يملكون لتأمين المبلغ المطلوب كمستحقات للمكتب والوسيط الذي أمن العقود وأجور رحلة السفر.

ويروي أحد الأطباء لـ«الوطن» تفاصيل حادثة النصب بأنه تقدم إلى أحد مكاتب السياحة والسفر الذي عرض فرصة عمل في إحدى مشافي أربيل بالعراق وكان عقد العمل نظامياً كما يبدو، وكان هناك ٦ أطباء آخرين وقعوا عقد العمل، وتم حجز رحلة لهم جميعاً إلى تركيا عبر مرفأ طرطوس على متن باخرة سياحية، وتم الالتقاء مع الوسيط الذي لديه عقود العمل، وقام بإصدار فيز نظامية لهم إلى أربيل وكانت خطة السفر تقوم على الوصول إلى تركيا عبر باخرة سياحية ومن هناك يتم الحجز بالطائرة للوصول جواً إلى أربيل، على أن لا ندفع أي مبلغ إلا عندما نستلم حجز الباخرة السياحية إلى تركيا، وفعلاً وصلنا إلى مرفأ طرطوس والتقينا بالوسيط الذي قبض منا ثمن العملية مبلغ ٣ آلاف دولار على كل شخص، وأعطانا عقود العمل وحجوزات الباخرة، وتحجج بأنه سيتوجه لإتمام بعض الأوراق واختفى ولم نجده وكان علينا التأكد أنه يوجد لنا حجز من تركيا جواً إلى أربيل وعند اتصالنا بمكتب السياحة والسفر أخبرنا بأن الوسيط تكفل بالسفر معهم إلى تركيا لإتمام عملية الحجز، ولكن الوسيط قد اختفى وهكذا تعرضنا لعملية نصب أولى بعدم التأكد من حجز السفر من تركيا إلى أربيل، وثم اكتشفنا أن عملية النصب كانت أكبر من ذلك حيث إن عقود التوظيف في المشفى بأربيل لم تكن حقيقية وإنما مزورة، أي إن كل طبيب دفع مبلغ ٣ آلاف دولار ثمن تذكرة رحلة سياحية إلى تركيا فقط.

بلغة القانون

بالسؤال حول عمليات النصب والاحتيال من هذا النوع بيّن محامي عام دمشق زياد الحليبي بأن دعاوى الاحتيال كثيرة ويومية ولكن دعاوى التهريب تندرج ضمن بند الاتجار بالأشخاص، وهذا النوع من العمليات هو علمية نصب واحتيال من خلال إيهام الضحية بأنه يقوم بشكل جدي بترتيب عقد عمل له في حين ينكشف في النهاية أن هذا العمل كان وهمياً ومزوراً وباقي إجراءات السفر تكون صحيحة لإيهام الضحية بأنه سيسافر بشكل فعلي.

وأوضح في تصريح لـ«الوطن» بأنه للمتضرر الادعاء على الوسيط والمكتب وكون الجرم تم ضمن الأراضي السورية والمدعى عليه سوري فإن المحاكم السورية هي المختصة في النظر بهذا الجرم حيث غرر المحتال بالضحية وأوهمه بأنه أمن عقد عمل له وحصل على المال بطريقة احتيالية.

مشيراً إلى أن هذه الحالات زادت خلال الأزمة ولكن إحصاءها غير ممكن بشكل دقيق لأن هناك عدّة جهات معنية بهذا النوع من الدعاوى ولكن إن كانت عملية الاحتيال عملية مركبة يتم إحالة المدعى عليه إلى الأمن الجنائي للتحقيق بالموضوع وللمدعي أن يختار طريقة الادعاء إما بادعاء مباشر أمام المحكمة بجرم الاحتيال أو بشكوى إلى أقسام الشرطة أو إحالة شكوى للأمن الجنائي.

ويحق للضحية أن يدعي على المكتب الذي عرفه على الوسيط المحتال، مضيفاً بأن كل المكاتب التي تقوم بأعمال التوظيف من دون ترخيص فهي ترتكب جرم مزاولة مهنة من دون ترخيص إضافة إلى أنها أحد أركان جرم الاحتيال، وفي حالة كانت تعرضت للاحتيال أيضاً من الوسيط فيكون على المكتب أن يثبت أنه ليس شريكاً ووقع ضحية الاحتيال أيضاً حيث كان يجب على المكتب أن يتأكد من صحة العقود قبل إرسال المسافر المتعاقد والذي وقع ضحية لجرم الاحتيال من الوسيط، حيث إن الوسيط المحتال يستغل شهرة ومصداقية المكتب حيث يتقدم له بعقود عمل ليعرضها من خلاله على الراغبين بالعمل في الخارج.

لافتاً إلى أن المكتب يتعرض لعقوبات تبدأ من إغلاق المكتب ومحاسبة القائمين عليه والعاملين فيه وتشميعه بالشمع الأحمر إذا كان من دون ترخيص وإذا كان مرخصاً فهو يسأل عن كل التعويضات للضحية، كما أن هناك إمكانية لإلقاء القبض على الوسيط لأن عنوانه معلوم من المكتب، ويطالب بالمبالغ المدفوعة وبتعويض مادي ومعنوي ويحدده القاضي وفق ما تتضرر به معنوياً الشخص الضحية والحكم يكون للاحتيال من شهرين حتى السنتين حسب حجم الجرم ويعود تقريرها للقاضي.

وفي حال هربه إلى خارج البلد يكون الحكم غيابياً وتحجز أملاكه ويلاحق ويمكن أن يودع الحكم عن طريق الإنتربول في حال تم تحديد مكان إقامته.

من كواليس المكاتب

وبالبحث عن مكاتب التوظيف تبيّن لـ«الوطن» أن القسم الأكبر منها يكون مرخصاً على أنه مكتب للسياحة والسفر أو مكتب تجاري، ويقوم بأعمال التواصل مع شركات ومكاتب عمل في دول تطلب العمالة السورية في مختلف صنوف العمل والمهن والحرف، وتقوم بتقديم عروض العمل عن طريق وسطاء ومعارف تتواصل معها أو عن طريق إعلانات على صفحات الفيسبوك، وفي أغلبية فرص العمل التي تطرحها تكون حقيقية ولكن المشكلة تكمن في تأمين الفيزا لتلك الدول وطريقة السفر إليها.

وأوضح أحد موظفي تلك المكاتب لـ«الوطن» أن عقود العمل إلى دول الخليج توقفت بشكل كلي منذ بداية الأزمة ورغم وجود محاولات من بعض الشركات في الإمارات لاستقدام عمالة سورية إلا أن النتائج كانت ضعيفة، ومؤخراً فتح خط للتوظيف في سلطنة عمان ولكن لمهنة الطبيب وبرواتب ضعيفة وتتراوح بين ٥٠٠ ريال عماني وألفي ريال عماني، وهناك فرص عمل للأطباء السوريين في العراق وخصوصاً في منطقة أربيل وتختلف الرواتب التي تدفع للطبيب بحسب الاختصاص والخبرة التي يملكها وتبدأ بأغلبها من ألف دولار وتصل في بعضها إلى ١٠ آلاف دولار شهرياً.

أما باقي الحرف والمهن المطلوبة فتتركز في عمال المطاعم وحرف المعجنات والشاورما والمخابر الطبية وفنيي الأشعة والتمريض ولكن برواتب ضعيفة نوعاً ما، وذلك كون جميع من يطلب عمالة سورية في الخارج يستغل ظروف البلد الأمنية وحاجة صاحبة المهنة للعمل والسفر.

«العمل» توضح

وحول عمل مكاتب التوظيف أكد مسؤول في وزارة العمل لـ«الوطن» أنه ووفقاً للقوانين والأنظمة يجوز للوزير الترخيص لمكاتب خاصة للتشغيل كما يجوز له الترخيص لمكاتب خاصة لاستقدام واستخدام عمال الخدمة المنزلية من غير العرب السوريين أو استخدام عمال الخدمة المنزلية من العرب السوريين، موضحاً أن المقصود بالمكاتب الخاصة للتشغيل هي المكاتب التي تتولى تأمين متطلبات أصحاب العمل من العمال المسجلين لدى هذه المكاتب للتعاقد مع العمال مباشرة للقيام بأعمال محددة.

وأضاف المسؤول: إن القانون يعاقب كل من يقوم بفتح أو ممارسة أعمال مكتب تشغيل دون الحصول على ترخيص بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ ألف ليرة سورية ولا تزيد عن ٥٠٠ ألف ليرة سورية، كما يحق للوزارة أن تأمر بإغلاق المكتب المخالف.

وعن الآلية التي تعمل بها الوزارة لضبط المخالفين بين المصدر أن مهام المفتشين على المنشآت بالدرجة الأولى بالتأكد من حصول العمال على حقوقهم من تسجيل بالتأمينات والحصول على التعويضات كالتعويض المعاشي وغيره من الأمور التي تتعلق برب العمل والعامل، وأن ضبط مخالفات لمكاتب تشغيل من دون ترخيص تتم بناء على شكوى من الجوار أو من خلال شكوى محالة من قبل جهة حكومية أخرى، مع إشارته إلى إحالة محافظة دمشق لمخالفة بحق أحد المكاتب إلى الوزارة بهذا الصدد، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

مشيراً إلى صعوبة ضبط مثل هذه المخالفات دون وجود شكوى من الجوار أو من المتعاملين مع هذه المكاتب.

٤٣٨ مخالفاً جديداً في شراء القطع الأجنبي و٣٠ يوماً لتسوية أوضاعهم

عائلات «تحتال» على قرارات المصرف المركزي للحصول على الدولار!!

الوطن

كشف مصرف سورية المركزي عن عدد من الأشخاص الذين تربطهم صلات قرابة بحكم تشابه «الكنية» قاموا بمخالفة أنظمة شراء القطع الأجنبي والقرارات الصادرة التي حددت المبالغ المسموح بشرائها لكل شخص.

ويأتي الكشف عن هؤلاء المخالفين كتأكيد من المصرف المركزي على أن هناك استغلالاً كاملاً لتلك القرارات من شخص أو عدة أشخاص قاموا باستخدام أشخاص آخرين من العائلة نفسها للحصول على أكبر مبالغ من الدولارات والتصرف بها لغير الغايات المخصصة لها.

ومن يدقق القائمة الجديدة التي أصدرها المصرف المركزي آخر الشهر الماضي وحصلت «الوطن» على نسخة منها يجد أن عدد المخالفين لأنظمة شراء القطع الأجنبي المحددة بموجب القرار رقم ٨٤ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بلغ ٢٩٠ مواطناً، ومن بين هؤلاء المخالفين ١٢ مخالفاً من كنية واحدة، و١١ آخرين من كنية أخرى، وخمسة مخالفين من كنية أخرى أيضاً، في حين توزع باقي المخالفين ليشترك كل اثنين أو ثلاثة منهم بكنية واحدة وضعهم المركزي في تسلسل واضح ضمن القائمة التي أصدرها حديثاً، وبحسب القرار المشار إليه فإن كل واحد من المخالفين حصل على مبلغ ١٠ آلاف دولار، ولكنهم تجاوزوا هذا الحد المسموح به وحصلوا على مبالغ أكثر من ذلك.

أما القائمة الثانية التي أصدرها المصرف المركزي وأعلن فيها عن أسماء لـ١١٨ مخالفاً، فهم من خالف تعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأقدموا على شراء مبلغ ١٠٠٠ دولار لغاية السفر ولم يسافروا، مع العلم أن التعميم الصادر عن الهيئة ويحمل الرقم ١٢٢٢ لعام ٢٠١٢ سمح بشراء المبلغ المذكور لمرة واحدة في العام، لذلك فقد اكتشف المركزي حالات التجاوز المذكورة لدى تدقيق قواعد بيانات «إدارة الهجرة والجوازات»، التي بينت مخالفة بعض المواطنين لأحكام قرار هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته لجهة شراء القطع الأجنبي لغاية السفر، من دون أن يقدموا على السفر أو الذين اشتروا مبلغاً يتجاوز الحد المسموح بشرائه لهذه الغاية، وطلب المركزي من جميع المخالفين مراجعة المصرف أو فروعه في المحافظات خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ صدور القوائم لإعادة القطع الأجنبي مقابل حصولهم على الليرات السورية تحت طائلة ملاحقتهم بجرمي تهريب القطع وغسل الأموال وغرامة مالية مقدارها ١٠٠٪ من قيمة المخالفة.

أما القائمة الثالثة التي كشف عنها المصرف المركزي فهي لـ٢٨ مواطناً كانوا قد أقدموا على شراء مبالغ من القطع الأجنبي تتجاوز الحد المسموح بشرائه لغايات السفر، مع الإشارة إلى أن هذه القائمة والقائمة الثالثة لم يلحظ فيهما أي تشابه في الكنية للمخالفين، وفي المقابل بلغ عدد المخالفين لتعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ١٢٢٢ لعام ٢٠١٢ ثلاثة مخالفين توزعت مخالفاتهم بين الحصول على مبلغ من القطع وقدره ١٠٠٠ دولار لأكثر من مرة، وبعضهم خالف الادخار بالقطع الأجنبي، وهؤلاء حصلوا على القطع من مصرف عام ومصرفين خاصين، وبذلك يكون عدد المخالفين لأنظمة شراء القطع في جميع القوائم الصادرة حديثاً ٤٣٨ مخالفاً.

٣٠٠ ألف طن من القمح في مراكز التسوق.. والحركة جيدة مقارنة بالظروف

عبد الهادي شباط

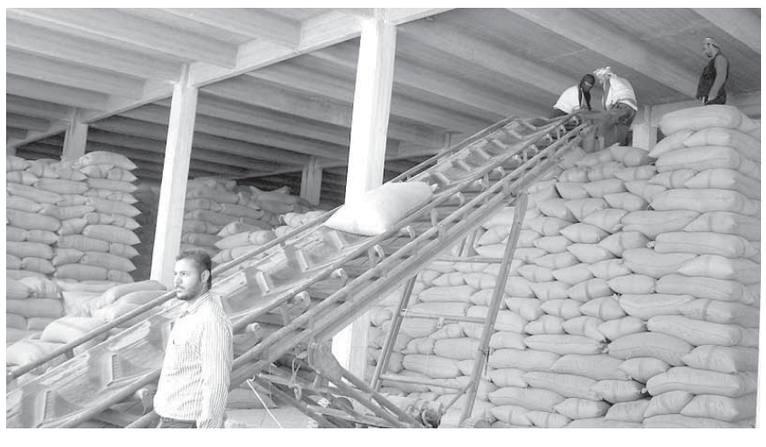

كشف مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب موسى نواف العلي لـ«الوطن» أن كميات الأقماح التي سوقها الفلاحون للمؤسسة بلغت ٣٠٠ ألف طن بينما بلغت كميات الشعير المسوقة نحو ٣٢ ألف طن.

مبيناً أن حركة توريد المحصول جيدة وهي ما زالت في بداياتها نظراً لتأخر الكثير من المناطق عن حصاد وتوريد محاصيلهم بسبب الظروف التي تحيط بهم.

وعن واقع التوريد من المحافظات أوضح العلي أن محافظة الحسكة تأتي في صدارة المحافظات حيث وردت منذ بداية الموسم نحو ١٨٠ ألف طن من القمح تليها محافظة حماة بواقع ١٠٤ آلاف طن لينخفض بعد ذلك الرقم في محافظة حمص إلى نحو ٨ آلاف طن.

وحول تسديد ثمن المحاصيل للمزارعين بين أن المؤسسة تعمل على تحويل المبالغ المطلوبة وأن المصرف الزراعي يعمل على توزيع المبالغ المستحقة للفلاحين عبر فروعه المنتشرة في المحافظات والمناطق وأن تسليم ثمن المحصول للفلاح يتم دون أي تأخير وخلال ٤٨ ساعة ويمكن للفلاح أن يقبض ثمن المحصول بطريقة النقد (كاش) أو عن طريق وصل مالي يصرفه في الوقت والمكان الذي يناسبه من أحد فروع المصرف الزراعي وأكد أن المؤسسة ملتزمة بتغطية كل المناطق التي تعمل على توريد الحبوب بمصادر تمويل وفي حال عدم وجود فرع للمصرف الزراعي يمكن الاستعانة بفروع بعض المصارف العامة مثل المصرف التجاري والعقاري.

وفي الإطار نفسه كشف العلي أنه تم تحويل نحو ملياري ليرة لمحافظة الحسكة وتم توزيعها على كافة الفلاحين الذين وردوا محاصيلهم. وعن ظاهرة شراء التجار للمحاصيل عن طريقة الدفع نقداً وما إذا كان ذلك يشكل منفذاً لتهريب المحصول نفى العلي وجود أي ظاهرة لتهريب المحصول وأن معظم هؤلاء التجار يعملون على إعادة توريد ما اشتروه من الحبوب إلى المؤسسة مستفيدين من هامش بسيط في السعر بين الفلاح والمؤسسة حيث يقدم التاجر بعض الخدمات التي تربح الفلاح مثل استلام المحصول في مكان الإنتاج ودفع ثمن المحصول مباشرة على القبان مقابل أن يترك له الفلاح هامشاً من الربح لدى تسويق الكميات إلى فروع المؤسسة.

ومن جانبه أشار رئيس مكتب التسويق في اتحاد الفلاحين محمود حبيب عيسى أن حركة توريد المحصول هذا الموسم جيدة مقارنة بالظروف التي يمر بها البلد وأن هناك العديد من المناطق والمحافظات التي ما زالت لم تورد محاصيلها إما بسبب انقطاع بعض الطرقات أو بسبب عدم إمكانية وصول الحصادات إليها وما زال الوقت مبكراً لاستلام معظم المحاصيل.

وأضاف عيسى إنه تم التغلب على كافة المعوقات الإدارية والمالية التي واجهت تسليم المحاصيل في بعض المناطق مثل بطء عمليات الاستلام وتنظيمها وأن اتحاد الفلاحين يتابع عبر الجمعيات الفلاحية المتوزعة في كافة الأراضي السورية عمليات الحصاد والبحث عن الآليات المناسبة لتوريد المحصول وتسهيل عمليات الحصول على حاجة الفلاح من الأكياس واستلام ثمن محصوله بأسرع وقت ممكن.

مضيفاً أن وزارة التجارة الداخلية تعمل على فتح المجال أمام كل من لديه القدرة على إيصال المحاصيل من المناطق غير الآمنة إلى مراكز مؤسسة الحبوب مقابل أجر يتناسب مع المسافة التي يتم منها التوريد.

وعن عمليات التخزين للمحصول في الصوامع أفاد مدير عام شركة الصوامع عبد اللطيف الأمين لـ«الوطن» أن هناك انسيابية في عمليات التخزين كون الشركة عملت على إجراء كافة التحضيرات وأعمال الصيانة لمجمل الصوامع مبين أنها تصل إلى نحو ٣ ملايين طن بينما تبلغ القدرة الاستيعابية الفعلية والمتاحة لهذا العام نحو ١,٢ مليون طن كون بعض الصوامع خرجت عن الخدمة بسبب وقوعها في مناطق غير آمنة مثل صوامع منطقة القامشلي والحسكة والتي تمثل جزءاً كبيراً من عدد الصوامع كونها تقع في أهم المناطق الزراعية والأكثر إنتاجاً.

بينما أشار إلى أن بقية الصوامع تعمل بكفاءة عالية دون أي صعوبات مثل صوامع الكسوة والسبينة في ريف دمشق وقلعة المضيق في محافظة حماة وغيرها من الصوامع.

بحسب الجمارك: ٩٠٨ مليارات ليرة سورية مستورداتنا في ٦ أشهر و٦٧,٧ مليارات صادرات

محمد راكان مصطفى

تجاوزت قيمة مستوردات سورية ٩٠٨,٣ مليارات ليرة سورية في النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٥)، مقابل ٦٧,٧ مليارات ليرة للصادرات.

وبحسب البيانات الأخيرة لمديرية الجمارك والتي اطلعت عليها «الوطن» تجاوز وزن المستوردات ٦,٣ مليارات كيلو غرام حتى نهاية شهر حزيران الفائت، مقابل ما يزيد على ٢,٧ مليار كيلو غرام للصادرات للفترة نفسها.

وتجاوزت عائدات مديرية ٤٦,٤ مليارات ليرة سورية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥.

علماً بأن إيرادات المؤسسة كان قد تجاوزت ٨٣,١ مليار ليرة سورية خلال العام الماضي. كما بلغت الكتلة الإجمالية التقريبية لمستورداتنا من مختلف بلدان العالم، ما يزيد على ١٠ مليارات كيلوغرام بقيمة إجمالية تجاوزت ١,٣ تريليون ليرة سورية (١٣٠٠ مليار ليرة)، ما يشير إلى تطور ملموس في قيمة وكتلة المستوردات على أساس نصف سنوي مقدّر خلال العام الجاري.

ولكن المشكلة الحقيقية التي تخفيها بيانات الاستيراد والتصدير عن العام الحالي، كما هو حال سابقيه، هو العجز التجاري الكبير، فالصادرات السورية البالغة ٦٧,٧ مليار ليرة في ستة أشهر لا تغطي أكثر من ٧,٤٥ بالمئة من المستوردات البالغة ٩٠٨,٣ مليارات ليرة سورية، رغم كل التصريحات المتفائلة عن تطور الصادرات وزيادتها في العام الجاري.

وفي سياق متصل، كشف مصدر مسؤول في مديرية الجمارك العامة لـ«الوطن» أن عدد القضايا المحققة في الضابطة الجمركية من تاريخ ٢٠١٥/١/١ ولغاية تاريخ ٢٠١٥/٦/٢١ بلغ ٩١٨ قضية، تضمنت مواد مخالفة قيمتها تجاوزت ٦٨٤ مليون ليرة، ورسومها الواجبة التحصيل بلغت ما يزيد على ١٣٣,٦ مليون ليرة بلغ قمة المحصل منها ١١٦,٦ مليون ليرة سورية، في حين بلغت قيمة الغرامات الموجبة التحصيل أكثر من ١,٩ مليار ليرة بلغ القيمة المحصلة منها ١,٤ مليار ليرة سورية.

مبيناً أن قضايا موزعة على قضايا الألبسة وقضايا المازوت والدخان وقضايا عملات ومعادن وآثار وقضايا المواشي والأدوية وموبايلات واللحوم والمشروبات والغاز.

مؤكداً استمرار الحملة التي أطلقتها مديرية الجمارك في شهر نيسان، مع التأكيد أن تصريح رئيس الحكومة الدكتور وائل الحلقي والذي جدد من خلاله تأكيده استمرارية الحكومة في مكافحة التهريب ومداهمة كل محل تجاري أو مستودع مخالف من أجل المحافظة على المنتج الوطني ودعم الصناعات الوطنية جاء للتأكيد على استمرار الحملة ومن أجل نفي الإشاعات التي تم تداولها في الأسواق عن قرب انتهاء الحملة.

وكان مدير عام الجمارك مجدي الحكيمة قد أكد لـ«الوطن» أن السبب وراء إطلاق الجمارك لحملتها، هو مكافحة تهريب البضائع الداخلة بصورة غير نظامية إلى الأسواق المحلية وخاصة عن طريق الأمانات الجمركية الخارجة عن سيطرة إدارة الجمارك، والتي أصبحت تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة، ما أدى إلى انسياب عدد كبير من البضائع المهربة غصت بها الأسواق المحلية.